أبو ردينة لنتانياهو: مستعدون للقاء ثلاثي مع بوتين

الأمم المتحدة: إسرائيل ارتكبت «جرائم ضد الإنسانية» في حق الفلسطينيين

المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: رحب المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة بأي لقاء ثلاثي يجمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو مع الرئيس الروسي في موسكو.

جاء ذلك ردا على تصريحات نتانياهو عشية زيارته لموسكو والادعاء أنه لا يوجد شريك فلسطيني وأنه على استعداد للقاء إذا ما وجد زعيم فلسطيني، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا».

وأضاف أبو ردينة: أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سبق ورتب لقاء مع نتانياهو في موسكو، ووافق الرئيس (محمود عباس) على حضوره، لكن نتانياهو تهرب من هذا الاجتماع.

وأكد أبو ردينه أن «الرئيس عباس كان دائما على استعداد لتلبية طلب الرئيس بوتين لمثل هذا اللقاء في أي وقت سواء مع رئيس الوزراء الحالي، أو مع أي رئيس وزراء إسرائيلي قادم بعد الانتخابات من أجل تحقيق السلام العادل والدائم».

من ناحية أخرى قصف الطيران الحربي الإسرائيلي، في وقت متأخر من ليل الأربعاء، أرضا جنوب قطاع غزة.

وقالت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» إن «طيران الاحتلال قصف أرضا قرب الطريق الساحلي بين دير البلح وخان يونس جنوب قطاع غزة بأربعة صواريخ».

وأفادت أن القصف الذي نفذته طائرات مروحية تابعة للجيش الإسرائيلي غرب خان يونس، لم يسفر عن وقوع إصابات.

من ناحية أخرى صرح محققون أمميون بأن هناك دلائل تشير إلى تورط قوات الأمن الإسرائيلية في انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان في تعاملها مع الاحتجاجات الحاشدة قرب حدود قطاع غزة، وهي احتجاجات أسفرت عن مقتل عشرات المحتجين الفلسطينيين وإصابة الآلاف.

وذكرت لجنة تحقيق أممية، تتألف من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان، في جنيف اليوم الخميس، أن استهداف محتجين غير مسلحين ولا يرتكبون أعمال عنف «ربما يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية».

إلا أن اللجنة أقرت بأن بعض المحتجين كانوا عناصر في جماعات مسلحة وأن منظمي الاحتجاجات، ومن بينهم مسلحون من حركة حماس، شجعوا على استخدام الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، ما تسبب في وقوع أضرار وأثار الخوف في جنوبي إسرائيل.

ورفض تقرير اللجنة ما تقوله إسرائيل من أن الاحتجاجات قرب السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل والتي بدأت في مارس الماضي كانت ستارا لأنشطة إرهابية، وخلصت إلى أن طبيعة المظاهرات كانت مدنية.

من جانب آخر اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس، الأمين العام لحركة «الصابرين» التابعة لإيران في قطاع غزة، وعددا من كوادر الحركة في القطاع.

وقالت مصادر فلسطينية، إن «أجهزة أمن حماس اعتقلت القيادي هشام سالم، والقياديين شادي أبو العميز وتحرير اشتيوي، وجميعهم من عناصر حركة الصابرين الشيعية الموالية لإيران في قطاع غزة».

وأضافت المصادر، أن «عملية الاعتقال تمت أمس الثلاثاء، فيما لم تتمكن عائلته أو أي من المقربين منه التواصل معه، أو معرفة مكان احتجازه».

وتضاربت الأنباء حول أسباب اعتقال سالم، المقرب من إيران، ففي الوقت الذي تحدثت المصادر عن قرار من حماس بحل حركة «الصابرين» في قطاع غزة، ذكرت مصادر أخرى أن خلفية الاعتقال تمت على قضية مالية.

وربط فلسطينيون قرار حماس بحل حركة الصابرين في غزة، بتراجع الدعم المالي الذي يقدمه النظام الإيراني لحركة حماس في قطاع غزة، بسبب العقوبات المفروضة على إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وهو ما انعكس على الحركة بشكل كبير وأدى لأزمة مالية كبيرة أثرت على العديد من مؤسساتها في القطاع.

ولم تعلق وزارة الداخلية التابعة لحماس في قطاع غزة، على قرار اعتقال القيادي في حركة الصابرين، ولم توضح أسباب اعتقاله أو التهم الموجهة له.

من جهة أخرى أفرجت إسرائيل أمس الخميس عن النائب الفلسطينية السابقة والقيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خالدة جرار، بعد 30 شهرا من الاعتقال الإداري الذي يتيح للسلطات الإسرائيلية اعتقال أي شخص لفترة غير محدودة من دون توجيه اتهام رسمي له.

وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) بإطلاق سراح جرار الخميس على حاجز سالم العسكري غرب جنين شمال الضفة الغربية.

وطالبت النائب السابقة لدى إطلاق سراحها بـ«إطلاق سراح جميع الأسرى» الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

كانت السلطات الإسرائيلية اعتقلت جرار في يوليو 2017 في مداهمة قام بها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وتم تمديد اعتقالها 4 مرات.

جدير بالذكر أن إسرائيل تطبق الاحتجاز الإداري على الفلسطينيين، وهو ما يسمح باحتجاز أي شخص من دون توجيه أي اتهام له خلال فترة تصل إلى 6 أشهر، يمكن تجديدها دون حد أقصى.

وكانت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي قد صرحت لـ(إفي) بعد الاعتقال بأن «خالدة أمضت 7 أشهر في السجن لانتمائها إلى منظمة إرهابية هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعد إطلاق سراحها استمرت في أنشطتها».

يذكر أنه تمت إدانة خالدة في ديسمبر 2015 ، وحُكم عليها بالسجن، وتغريمها 10 آلاف شيكل (حوالي الفين و700 دولار) لانتمائها لمنظمة غير قانونية والتحريض على العنف، وتم إطلاق سراحها في يونيو 2016.

من جهة أخرى أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الأربعاء، عن محافظ القدس عدنان غيث، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا.

وكانت محكمة الاحتلال قررت الإفراج عن المحافظ غيث دون شروط، وجمدت القرار لتمكين المخابرات الإسرائيلية، من فرصة الاستئناف، ولكن الأخيرة لم تفعل، ما أتاح المجال للإفراج عن المحافظ غيث.

واعتقلت قوات الاحتلال محافظ القدس و21 فلسطينيا، الأربعاء، بعد مداهمات واسعة في القدس المحتلة.

باكستان: مستعدون لإطلاق الطيار الهندي أملاً في «خفض التوتر»

الطيار الهندي لحظة القبض عليه

إسلام أباد – «وكالات»: أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية أمس الخميس أن إسلام أباد مستعدة للإفراج عن الطيار الهندي، إذا كان ذلك سيخفف التوتر المتصاعد مع الهند الذي أثار مخاوف من اندلاع نزاع شامل بين البلدين الخصمين.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية نقلاً عن بيان لوزير الخارجية شاه محمود قريشي «نحن مستعدون لتسليم الطيار الهندي إذا كان ذلك يؤدي إلى خفض التصعيد».

وأوضح قريشي أن رئيس وزراء باكستان عمران خان على استعداد دائما للحديث مع نظيره الهندي ناريندرا مودي.

وقال قريشي: خان مستعد، من أجل إحلال السلام... هل مودي مستعد أيضا؟».

بريطانيا: البرلمان يؤيد خطة معدلة لاتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي

لندن – «وكالات»: أقر البرلمان البريطاني الأربعاء بأغلبية واسعة تعديلا قدمته النائبة العمالية إيفيت كوبر يطالب الحكومة بالسماح للنواب بالتصويت على تأجيل انسحاب البلاد من الاتحاد الأوروبي «بريكست» في 14 مارس المقبل، إذا رفض الاتفاق قبل ذلك.

وأقر التعديل غير الملزم ولكنه يتفق مع الخطط التي أعلنتها رئيسة الوزراء تيريزا ماي، بتأييد 502 صوت مقابل معارضة 20 صوتا في مجلس العموم.

وكشفت ماي الثلاثاء أن النواب سيصوتون قبل 12 مارس على اتفاق الانسحاب وفي حال رفضه فإنهم سيصوتون على انسحاب دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وفي حال استبعاده أيضا، سيصوتون في 14 مارس على تأجيل بريكست.

وفي حال إقرار النواب تمديد المادة 50 من معاهدة لشبونة والتي تنسحب بموجبها بريطانيا من الاتحاد بشكل نهائي في 29 مارس ، يجب على الدول الـ27 في الاتحاد الأوروبي أيضا الموافقة على ذلك لسريان هذا التمديد.

وقالت رئيسة الوزراء المحافظة الثلاثاء، إن هذا التمديد سيكون «قصيرا ومحدودا».

وكان هذا ثاني تعديل يقر الأربعاء في مجلس العموم بعد دعم النواب تعديل المحافظ البيرتو كوستا لحماية حقوق الأوروبيين في بريطانيا، والبريطانيين في باقي دول الاتحاد الأوروبي إذا تعذر الانسحاب بالتراضي.

ورُفض البند الذي طرحه حزب العمال الذي يقترح خطة بديلة لتفعيل الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ويشمل اتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي من جانب 323 صوتا مقابل 240 صوتا.

ويمهد رفض التعديل الطريق لدعم العمال إجراء استفتاء جديد على بريكست، وفق ما قال زعيمهم جيريمي كوربين، في الأسبوع الجاري.

رئيس كوريا الشمالية : لو لم أكن مستعداً لنزع السلاح النووي لما جئت إلى هنا

ترامب: انسحبت لأن كيم طلب رفع العقوبات

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون

هانوي – «وكالات»: غادر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مكان انعقاد القمة في هانوي الخميس، في موكبين منفصلين عقب انهيار محادثات مغلقة.

وكان تم إلغاء غداء عمل مقرر ومراسم توقيع اتفاق، من برنامج القمة في اللحظة الأخيرة. ورفض البيت الأبيض إعطاء تفاصيل حول أسباب تغيير البرنامج مكتفيا بالقول إن ترامب سيعقد مؤتمرا صحافيا الساعة 7:00 ت غ.

وقالت السكرتير الصحفي للبيت الأبيض ساره ساندرز إن ترامب يعتزم العودة إلى فندق «جيه. دبليو. ماريوت هانوي»، حيث مقر إقامته خلال تواجده في هانوي، في الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم بالتوقيت المحلي (07:00 ت غ) لعقد مؤتمر صحفي.

وأضافت أن «فريقيهما يتطلعان إلى الاجتماع في المستقبل».

ووفقا للجدول السابق، فإن ترامب وكيم كانا سيشاركان في مراسم توقيع مشتركة في الثانية ظهرا.

ورفضت ساندرز التعليق عما إذا كان لا يزال من المقرر عقد مراسم التوقيع.

وبدا كيم وترامب اليوم الخميس نهارا ثانيا من المباحثات، حيث عبرا عن أملهما في إحراز تقدم بشأن تحسين العلاقات والقضية الرئيسية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية.

وخرجت قمة الزعيمين بسنغافورة في يونيو - وهي أول لقاء بين رئيس أمريكي في السلطة وزعيم كوري شمالي، ببيان مبهم تعهد فيه كيم بالعمل صوب إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

لكن لم يتحقق شيء يذكر منذ ذلك الحين.

من جانبه قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الخميس، إنه انسحب من القمة التي جمعته بزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، في هانوي، قبل الموعد المحدد لها، لرغبة بيونغ يانغ في رفع العقوبات المفروضة عليها، مبرزا في الوقت ذاته إن القمة كانت «مثمرة» على الرغم من أنه قرر عدم التوقيع على أي اتفاق.

وقال ترامب في مؤتمر صحفي عقب اختتام القمة الثانية بين الزعيمين «أحيانا ينبغي الانسحاب» مضيفا «كان بسبب العقوبات، إذ كانوا يريدون بشكل أساسي أن ترفع العقوبات بشكل تام، ونحن لا نستطيع فعل ذلك».

وأوضح ترامب أن كيم عرض تفكيك مركز الأبحاث النووي الكائن في منطقة يونغبيون في كوريا الشمالية، مقابل رفع جميع العقوبات المفروضة على البلد الآسيوي، مشيراً إلى أن واشنطن رفضت هذا الطلب.

وردا على أسئلة الصحافيين، أوضح ترامب إنه لم يتفق على عقد قمة أخرى مع الزعيم الكوري الشمالي، إلا أن الأخير تعهد له بعدم استئناف التجارب النووية أو البالستية، وأن لديه ثقة بذلك.

وتابع «لم نتفق (على عقد قمة ثالثة)، وسوف نرى ماذا سيحدث، يمكن أن ننظم في وقت قريب، ويمكن أن يستغرق الأمر فترة طويلة».

من جانبه، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في المؤتمر عينه إن «كيم لم يكن مستعدا لتقديم المزيد خلال المحادثات»، مضيفا أن محادثات جديدة ستعقد في غضون أسابيع.

وكانت ترتيبات القمة التي جمعت كيم وترامب انتهت بشكل مفاجئ اليوم في هانوي، قبل ساعة من الموعد المحدد، وتأتي ثاني قمة بين الزعيمين بعد الأولى التي عقدت في سنغافورة خلال يونيو الماضي بهدف العمل على التخلص من السلاح النووي في كوريا الشمالية.

من ناحيته قال زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، إنه ما كان ليحضر قمة فيتنام مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لو لم يكن مستعدا لنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وفي معرض رده على أسئلة للصحفيين خلال اجتماعه مع ترامب، عبر كيم عن ترحيبه بفتح مكتب اتصال أمريكي في العاصمة الكورية الشمالية بيونغيانغ.

وفي معرض رده على سؤال إن كان مستعدا للتخلي عن الأسلحة النووية، قال كيم للصحفيين عبر مترجم «إذا لم أكن مستعدا لفعل ذلك لما كنت هنا الآن».

ورد عليه ترامب قائلا: «ربما تكون هذه أفضل إجابة سمعتها على الإطلاق».

وجلس الزعيمان في مواجهة أحدهما الآخر عبر مائدة مستديرة مع معاونيهما.

ولم يدل كيم بتفاصيل بشأن ما سيستلزمه «نزع السلاح النووي»، لكنه سئل عما إذا كان مستعدا لاتخاذ إجراءات ملموسة، قال إنه تحدث للتو بشأن ذلك مع ترامب.

وأضاف للصحفيين «آمل أن تمنحونا مزيدا من الوقت للحديث، فحتى الدقيقة ثمينة».

وفي حين تطالب الولايات المتحدة كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع برنامجها النووية والصاروخية، تريد بيونغيانغ أن ترفع واشنطن مظلتها النووية عن حلفائها في آسيا مثل كوريا الجنوبية واليابان.

كما اتفق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، على أن تبادل المكاتب الدبلوماسية بين بلديهما «فكرة جيدة».

وقال ترامب إن تبادل تلك المكاتب «ليست فكرة سيئة»، واعتبرها كيم «فكرة مرحب بها»، حسبما نقلت وكالة أنباء بلومبرغ عن الزعيمين خلال قمتهما الثانية المنعقدة في العاصمة الفيتنامية هانوي.

وذكر ترامب أن العلاقة بين الجانبين أصبحت أفضل من أي وقت مضى ، وتتجه نحو «نجاح كبير للغاية».

وأضاف: «أعتقد أنه في النهاية سيكون بيننا اتفاق جيد بالنسبة للرئيس كيم ولنا».

وردا على سؤال بشأن إمكانية تخليه عن السلاح النووي، قال كيم: «لو لم أكن مستعدا لنزع السلاح النووي، لما جئت إلى هنا».

فرنسا: معاقبة كولونيل انتقد العمليات العسكرية في سوريا

وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي مع جنود بلادها

باريس – «وكالات»: أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي في تصريح نشر الأربعاء، أنها تريد معاقبة كولونيل في الجيش الفرنسي لأنه «ارتكب خطأ» بنشره مقالا صحافيا انتقد فيه عمليات التحالف الدولي ضد الجهاديين في سوريا.

وكان الكولونيل فرنسوا ريجي ليغرييه، قائد قوة المدفعية الفرنسية في التحالف ضد تنظيم داعش بين أكتوبر وفبراير، نشر مقالا قال فيه إنّ تحقيق النصر على الجهاديين في جيب هجين بشرق سوريا في نهاية 2018 تم «ببطء شديد وبكلفة باهظة جدا وبدمار كبير».

وقالت الوزيرة في تصريحات أدلت بها أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ في 20 فبراير الجاري ونشرت الأربعاء إنّ الكولونيل «إذا لم يكن موافقا على ما تقوم به فرنسا فكان عليه أن يطلب إعفاءه من القيادة».

وأضافت «من هنا، أرى في تصرفه بعض الخطأ وافتقارا إلى الشجاعة»، مذكرة بأنها زارت في 9 فبراير الجاري كتيبة المدفعية التي كان يقودها الكولونيل في غرب العراق على الحدود مع سوريا والتقته شخصيا ولكنه لم ينبس يومها أمامها ببنت شفة عمّا يجول في خاطره.

وأكدت الوزيرة خلال جلسة الاستماع النيابية أنّ «قيادته ستتخذ تاليا الإجراءات الواجبة وستذكّر بالقواعد الأساسية التي تنطبق على الجميع».

واعتبرت بارلي أنّ الضابط «ارتكب خطأ لأنه من المحتمل أن يكون قد عرّض رجاله للخطر بالمعلومات التي كشف عنها في المقال».

وقالت «أنا أؤيّد بشدّة حرية التعبير ولكن هذه الحرية تقف عند حدود الأخلاق المهنية التي تنطبق على جميع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم العسكريون».

وفي مقاله كتب الكولونيل ليغرييه: «حتماً تمكّن الغربيون برفضهم إرسال قوات على الأرض، من الحدّ من المخاطر وخصوصا اضطرارهم لتوضيح ذلك أمام الرأي العام».

وأضاف الضابط الذي تحدث بحرية غير معهودة لعسكري في ميدان عمليات «لكنّ هذا الرفض يثير تساؤلا: لماذا نملك جيشا إذا كنّا لا نجرؤ على استخدامه؟».

ورأى أن ألف مقاتل يملكون خبرة الحرب كانوا سيكفون «لتسوية مصير جيب هجين في أسابيع وتجنيب السكان أشهرا من الحرب».

وتابع أن الحملة «احتاجت لخمسة أشهر وتراكم في الدمار للقضاء على ألفي مقاتل لا يملكون دعما جويا ولا وسائل حرب إلكترونية ولا قوات خاصة ولا أقمارا اصطناعية».

ولجأ التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد الجهاديين، بشكل أساسي إلى عمليات جوية دعما لقوات سوريا الديموقراطية، باستثناء بعض القوات الخاصة على الأرض، وخصوصا أمريكية وفرنسية.

وقال الكولونيل الفرنسي «خلال ستة أشهر، سقطت آلاف القنابل على بضع عشرات من الكيلومترات المربعة كانت نتيجتها الرئيسية تدمير بنى تحتية، من مستشفيات وطرق وجسور ومساكن».

ويومها عبّرت هيئة أركان الجيوش الفرنسية عن اعتراضها «في الشكل والمضمون» على ما كتبه الكولونيل ليغرييه، معتبرة «أنها ليست قضية حرية تعبير، بل مسألة واجب التحفظ والسرية المرتبط بالعمليات».